

Distr.: General
19 January 2021
Arabic
Original: Spanish



لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار 2206 (2015)
بشأن جنوب السودان

مذكرة شفوية مؤرخة 11 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى رئيس اللجنة
من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان وتتشرف بأن تحيل طيه التقرير الذي أعدته حكومة
المكسيك عن تنفيذ ذلك القرار (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق



**مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 11 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى رئيس اللجنة
من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة**

تقرير عن التنفيذ مقدّم من المكسيك عملاً بقرار مجلس الأمن 2206 (2015)

في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ نظام الجزاءات المتعلق بجنوب السودان بفعالية، أخطرت وزارة الخارجية الأجهزة المعنية في الوقت المناسب بالتعديلات المدخلة على قائمة الجزاءات التي وضعتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015).

وإضافة إلى ذلك، ترد الأحكام المتعلقة بحظر توريد الأسلحة في آخر التحديثات المعدلة للاتفاق القاضي بوضع تدابير لتقييد تصدير أو استيراد مختلف السلع إلى البلدان والكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، والمنشور في الجريدة الرسمية للاتحاد.

وقد اتخذت الوزارات الحكومية الخطوات التالية:

- أفادت وزارة المالية والائتمان العام، من خلال الإدارة العامة للجمارك، بأنه لم تحدد أي عمليات للتجارة الخارجية مع جنوب السودان خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2014 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ويتم رصد المسافرين القادمين من جنوب السودان، وكذلك مواطني جنوب السودان، ويتم تحديد منشأ رحلاتهم الجوية ومحطات التوقف والأشخاص المرافقين والمعلومات ذات الصلة لتحديد ما إذا كان ينبغي إصدار إنذار.

واتخذت الخطوات التالية لتنفيذ نظام الجزاءات الخاص بلجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015)، في إطار جهود اللجنة المتخصصة الرفيعة المستوى المعنية بنزع السلاح والإرهاب والأمن الدولي:

- تقوم وزارة الدفاع بإخطار هيئاتها الداخلية المختلفة بالتعديلات التي تُدخل على قائمة الجزاءات الخاصة باللجنة حتى يتسنى لها التعاون مع الوكالات الاتحادية عندما يكون تدخل الوزارة مطلوباً. كما توفر الوزارة الدعم لحماية المواد الاستراتيجية، بما في ذلك المواد النووية والإشعاعية، وفقاً لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وغيرها من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة التي تكون المكسيك طرفاً فيها، وذلك لمنع إزالة هذه المواد دون إذن أو أعمال التخريب.
- تتولى وزارة المالية والائتمان العام، من خلال وحدة الاستخبارات المالية، مسؤولية تحليل التعديلات التي تُدخل على قوائم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن من أجل توحيد قائمة الأفراد المحظورين التي تعمم على المؤسسات المالية المكسيكية. وهذه القائمة سرية ويتم استخدامها لمنع وكشف الأعمال غير القانونية المنصوص عليها في القوانين الوطنية. وحالما يتبين لمؤسسة مالية وجود اسم أي من عملائها أو مستخدميها في القائمة، تقوم على الفور بتعليق جميع الأعمال أو العمليات أو الخدمات المرتبطة بذلك العميل أو المستخدم وتقديم تقرير معاملات غير اعتيادية في غضون 24 ساعة.

- أفادت وزارة الشؤون الاقتصادية بأنها اتخذت مع وزارة الخارجية ترتيبات لكي تنتشر بشكل مشترك في الجريدة الرسمية للاتحاد الاتفاق القاضي بوضع تدابير لتقييد تصدير أو استيراد مختلف السلع إلى البلدان والكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة (اتفاق الجزاءات)، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، مع بيان أحكام قرارات مجلس الأمن بشأن نظم الجزاءات. وقد اتخذ هذا الإجراء لتقييد التجارة مع بعض الكيانات والأفراد الخاضعين للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.
 - أفادت وزارة النقل والاتصالات بأن قوائم الكيانات والأفراد الخاضعين لتجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة تحال دوريا إلى البحرية التجارية، والغرفة المكسيكية لصناعة النقل البحري، والرابطة المكسيكية لوكلاء الشحن، والرابطة المكسيكية لأصحاب القاطرات البحرية، والرابطة المكسيكية لوكلاء النقل البحري، بحيث يمكن توجيه الأوساط البحرية وأعضائها إلى اتخاذ التدابير المناسبة لزيادة تعزيز التعاون وتنفيذ نظام الجزاءات بجميع جوانبه وفي نطاق اختصاصها.
-